الإصلاح الاقتصادي في العراق

أ.د.سعيد علي محمد قسم الاقتصاد
أ.م.د.علي احمد درج قسم الاقتصاد
السيد/محمد يوسف محمد قسم الاقتصاد

المستخلص

ان الاصلاح الاقتصادي في العراق بمفهومه المختصر والبسيط هو التحول من الاقتصاد الموجه إلى اليات السوق ،وضمن هذا التعبير المبسط تنضوي مجموعه من الاجراءات التي بواسطتها يتم عذا التحول،لذا فأن الاقتصاد العراقي يمر بمرحله مهمه وحساسه وهي الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظا الرأسمالي وترتبط هذه المرحله ارتباطاً وثيقاً بعلاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين، اذ تمثلان هاتين المؤسستين(المشرف والمنظم والرقيب) لهذا التحول اذ يتم الانتقال والتحول من خلال تطبيق برامجهما المعرفه بالتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

وشهدت هذه العلاقة التي تربط العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين انتعاشا بعد عام2003 على اثر التغير الذي شهده العراق بعد احتلاله وتمثل هذا الانتعاش بعقد مجموعة من الاتفاقيات بين العراق وتلك المؤسستين التي منح العراق بموجبها عدة قروض مقرونة بشرط تنفيذ تلك البرامج، وكان من بين أهم الاسباب التي أدت الى قبول العراق بتلك الشروط – اضافة إلى التغيير الذي اتى بعد الاحتلال – اتساع الاختلالات التي عانى منها الاقتصادالعراقي،وبالتالي كان لابد من ايجاد حركة تصحيحية تشكل مخرجا منطقيا يخرج الاقتصاد العراقي من ازمته التي امتدت إلى ثلاث عقود ماضية.

وبعد مضي العراق في طريق الاصلاح الاقتصادي وبذل الجهود التصحيحية على صعيد السة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي ،كخطوة اولى وممهدة للقيام بالتكييف الهيكلي والمتمثل بتحرير الاسعار والتخصيصية وتحرير التجارة الخارجية.

اذعمل العراق بشكل دؤوب على تحرير الاسعار والتجارة الخارجية وبقي مترددا بتنفيذ التخصيصية مرجئا تنفيذها إلى مرحلة قادمة لانه يدرك ان للتخصيصية تداعيات اجتماعية كبيرة من بينها ازدياد معدلات البطالة وبالتالي اتساع رقعة الفقر.

وصادف جهود الاصلاح الاقتصادي في العراق معوقات كثيرة يمكن الاشارة إلى اهمها والتي تعتبر باكورة المعوقات التي تعيق الاصلاح ومن خلالها تتفرع المعوقات والاشكاليات الاخرى التي تصب في هذا الاتجاه وهي غياب الامن واتساع دائرة الفساد الاداري وغياب العدالة في توفير الفرص للكفاءات في مزاولة اختصاصاتهم في ادارة الشأن الاقتصادي للدولة .

وخلص البحث إلى اهم الاثار التي تخلفها برامج الاصلاح الاقتصادي اذ اشار إلى الاثار الايجابية التي تقع في الجانب الاقتصادي والمتمثلة بالتحسن المستمر الذي يطرأعلى المؤشرات الكلية للاقتصاد.

وكذلك الاثار الاجتماعية السلبية التي تصيب فئات كبيرة من المجتمع ومن بينهم فئة العمال وفئة الموظفين اذ اصبح جزء كبير منهم معرض لفقدان عمله او وظيفته بالاضافة إلى الذين هم بالاساس عاطلين عن العمل من الخريجين وغير الخريجين ممن لاتتوفر الفرصة لتوظيفهم في الجهاز الاداري للحكومة،بالاضافة إلى فرض كثير من الضرائب والرسوم ورفع الدعم عن السلع الضرورية والمحروقات وكذلك الماء والكهرباء والاتصالات وارتفاع تكاليف العلاج والتعليم ،كل ذلك كان نتيجة مباشرة ترتبت على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تضبط وترشد الانفاق العام وتزيد من الايرادات العامة من اجل معالجة وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة .

المقدمة

يعد الإصلاح الاقتصادي الشغل الشاغل للدول النامية من خلال ضغوط المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول والتي تتمثل باختلاف ميزان المدفوعات وعجزه واختلاف الموازنة العامة للدولة وعجزها وكذلك تفاقم المديونية الخارجية لتلك الدول ،هذا من جانب ، والضغوط الدولية التي تمارس على الدول النامية متمثلة بمشروطية صندوق النقد والبنك الدولين من جانب أخر.إذ نجد الدول النامية مجبرة على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل الحصول على دعم المؤسستين المذكورتين أعلاه،إذ نجد القروض الميسرة التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين مقرونة بتنفيذ تلك البرامج كشروط مسبقة تتعهد الدول الراغبة في الحصول على قروض ميسرة من هاتين المؤسستين بتنفيذها ،وتتضمن مدة التنفيذ مراقبة وتقييم فرق من الخبراء تابعة للصندوق

والبنك الدوليين ،وعلى أساس ذلك التقييم تقرر المؤسستين الاستمرار في تقديم الدعم المالي والمساندة أوإلغاء ذلك الدعم معتمدتين في ذلك التقييم على مدى تقدم الدولة الراغبة بالقرض في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي .

يهدف البحث الى بيان واقع الاصلاح الاقتصادي في العراق والمعوقات والآثار ببرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق .

قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية تضمن المبحث الاول مفهوم الاصلاح الاقتصادي وعلاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين .فيما إختص المبحث الثاني بدراسة واقع الاقتصاد العراقي وجهود الاصلاح الاقتصادي .أما المبحث الثالث كرس لدراسة معوقات وأثار برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق

المبحث الأول

أولا:مفهوم الإصلاح الاقتصادي :.

ينصرف مفهوم الاصلاح الاقتصادي الى التغيرات المنظمة التي تحدثها الدولة في السياسة الاقتصادية المتبعة بهدف إزالة أوجه الاختلاف في بنيتها الاقتصادية والعودة بالمسار الاقتصادي الى طريق النمو السليم .

وعليه يمكن تعريف الاصلاح الاقتصادي بأنه توجيه السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته مما يؤدي إلى تصحيح الاختلالال الأساسية في الاقتصاد وإستعادة التوازن الاقتصادي العام(صقر ، 2001 :98)

وتتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من ثلاث مكونات رئيسية هي :

1-التثبيت الاقتصادي stabilization economic:

يهدف إلى تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وموازنة الدولة وتخفيض معدل التضخم نوذلك من خلال سياسات أدارة الطلب الكلي وإمتصاصه .

وبشكل عام يتم التثبيت من خلال إجراءات محددة هي تخفيض الانفاق الحكومي وتقييد عرض النقد والائتمان المحلي وتخفيض مستويات الاجور الحقيقية أما بطريقة مباشرة من خلال خفض إجور العاملين في القطاع العام وتخفيض مستويات الحد الادنى للإجور ، او بطريقه غير مباشرة من خلال ما تمارسه البطالة المتصاعدة من أثر على معدلات الإجور الحقيقية (الاهواني ، 1993 : 102)

2-التكييف الهيكلي structural adjustment:

يهدف إلى تحقيق توازن إقتصادي من خلال زيادة العرض عن طريق معالجة الإختناقات السائدة والإختلالات المختلفة ويتم ذلك من خلال زيادة إنفتاح الاقتصاد الوطني على التجارة الدولية وتحرير نظم التسعير لتحقيق التخصيص الكفؤ للموارد وإصلاح هيكل الايرادات والنفقات الحكومية مع تقليص دورالدولة في تنظيم وتنفيذالأنشطة الإنتاجية وإتاحة الفرصة الأكبرللقطاع الخاص من خلال التخصيصية ،وأهم الادوات الإقتصادية التي تتبع في هذه المرحلة هي:.

- تخفيض ضرائب التصدير وتخفيض التعريفة الكمركية وتعويم أسعار الفائدة والصرف
- ألغاء إعانات التسعير وزيادة الضرائب المباشرة .(الاهواني ، 1993 : 102)

3- البعد لإجتماعي social dimension:.

ويهدف إلى بذل الجهود من أجل تقليل الأثار السلبية للإصلاح الإقتصادي على الفئات الأكثر فقرا،أخذاً بمنهج الإهتمام بالاثار الإجتماعية للإصلاح الإقتصادي ويتم ذلك من خلال إنشاء صناديق إجتماعية للتنمية أو صناديق للطوارئ على غرارتجارب الإصلاح التي طبقت في عدة دول.(الاهواني ، 1993 : 103)

ومن الجدير بالذكر إن برامج التثبيت تقع ضمن اختصاص صندوق النقد الدولي وهي تعالج الاختلال المؤقتة ضمن الأمد القصير،أما برامج التكييف الهيكلي فإنها تقع ضمن إختصاص البنك الدولي وهي تعالج الاختلال ضمن الأمد الطويل .

ومن الضروري التأكيد هنا إلى إن برامج التثبيت تسبق برامج التكييف في التنفيذ إذ يعتبر تنفيذ الاولى ممهدا لتنفيذ الثانية بنجاح.

ثانيا:علاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين منذ التأسيس حتى عام1990:.

كان العراق ضمن الدول النامية التي شاركت من خلال وفودها في تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة في عام 1944.

وللعراق تعاملات عديدة مع صندوق النقد والبنك الدوليين إذ إستلمت حكومات العراق المتعاقبة في المدة ما بين 1950-1973،(6)قروض في مجالات الزراعة والتعليم والسيطرة على الفيضانات والإتصالات اللاسلكية والنقل،وتم غلق أخر قرض للعراق في عام 1979.(كريم ، http:www.alsabaah.com)

وفي 1980/9/21 إندلعت الحرب العراقية الايرانية مما أدى بالضرورة إلى تسخير العراق جل موارده المالية إلى الدفاع والتسليح وهي مجالات لايمكن لصندوق النقد والبنك الدوليين تمويلها ،وبعد انتهاء الحرب في عام 1988لم يتمكن العراق من إلتقاط أنفاسه بعد ،ولم يتمكن من إزالة أثار الحرب الأولى حتى إندلعت حرب الخليج الثانية عام 1990،وتركت الحرب الاولى تبعات إقتصادية ثقيلة وأتت حرب الخليج الثانية لتزيد من وطأ ة الديون الخارجية ودمار البنى التحتية وتوقف الألة الإنتاجية في العراق مما أدى إلى تباطؤ بل توقف عملية التنمية.

وهكذا أصبح العراق مثقلا بعبء الديون ومرهقا بإقتصاد متردي في أدائه بالاضافة إلى ذلك ماخلفته تلك الحروب من أثار إجتماعية وخيمة إذ كثر الايتام والارامل والمعاقين ،والاخطر مما سبق كله هو أضحى العراق في عزلة كبيرة عن العالم الخارجي ومؤسساته الدولية وإزدادت عزلته أكثر عندما فرض الحصار الإقتصادي عليه في عقد التسعينات بموجب قرارات الأمم المتحدة .

وفي ظل الظروف الحرجة هذه أقدم العراق على الأصدار النقدي الجديد وطبعه محليا وهو بهذا تخطى قوانين صندوق النقد والبنك الدوليين هذا من جانب ومن جانب أخر لم يبادر العراق بدفع أية دفعات مالية لتسديد ديونه القائمة منذ عام 1990.

وتطبيقا لقرارات الامم المتحدة في فرض الحصار على العراق لم يبادر صندوق النقد والبنك الدوليين بإرسال وفود تزور العراق وإعداد الدراسات والبحوث التي تخص واقع الاقتصاد العراقي في ظل الحصار الدولي على مدى 13عاما أي من عام1990 إلى عام 2003.

ثالثا:.علاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين بعد عام 2003:

ظل الاقتصاد العراقي يعاني من دمار كبير في البنى التحتية الأساسية ومن مديونية خارجية كبيرة فضلا عن تعويضات الحرب التي كان العراق ملزما بدفعها إلى المتضررين سواء كانوا دولا ام افرادا.

وبقي العراق يعاني من عزلة عن العالم الخارجي بما فيها علاقته مع المؤسسات المالية الدولية وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين والبنوك التجارية إذ توقفت جميعها عن منح العراق أي قروض إذ إن البنوك الأجنبية والدول كانت محكومة بمدى موافقة صندوق النقد والبنك الدوليين إذكانا يمثلان ضمانة حقيقية للدائنين وبالتالي يمنحون الدولة الراغبة في القرض شهادة حسن سير السلوك الأقتصادي وإن هذه الدولة مؤهلة لمنحها قروض سواء من الدول أو الموسسات المالية والبنوك التجارية ،وبالتالي ترتفع الجدارة الأئتمانية للدولة الراغبة في الحصول على القرض.

أما فيما يخص العراق فإنه لم يكن يحظى بالجدارة الإئتمانية بالنسبة لهذه الدول والبنوك التجارية من أجل الإستمرار في تقديم التمويل له ،كما إن العراق أخلَ بإلتزاماته المالية تجاه المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ،

كما إن للحصار المفروض عليه أثرا مباشرا في تجميد أمواله مما إنعكس بشكل سلبي على تردي الأوضاع الإقتصادية في العراق .

وبعد عام 2003ودخول القوات الأمريكية إلى العراق معلنة إحتلاله كانت إولى النتائج لهذا الإحتلال إحداث تغيير في النظام السياسي العراقي مما كان له أثرا واضحا في تغيير العلاقة بشكلها الجذري بين العراق وصندوق النقد والبنك الدوليين فضلا عن منظمة التجارة العالمية وتم ذلك من خلال التأثير الفعال للولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها في العلاقات الدولية في شتى مجالاتها السياسية والإقتصادية والعسكرية .

وهكذا شهدت السنوات بعد عام 2003 عودة العلاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين ومن مظاهر عودةهذه العلاقة ((قيام العراق بدفع المتأخرات التي بذمته للصندوق والبنك الدوليين والتي تقدر بحوالي 475مليون دولار لصندوق النقد الدولي))(كريمhttp:www.alsabaah.com)،و((180 مليون دولار للبنك الدولي وقد تم الإتفاق على صيغة عمل لدفع تلك الإلتزامات))(http://www.biccusa.org/ar/article.3671.aspx). ومع مطلع عام 2004 بدأصندوق النقد والبنك الدولين بترتيب زيارات إلى العراق من أجل بناء قاعدة معلومات تخص الأحوال الإقتصاديةوالاجتماعية والمعاشية في العراق ،وانجز صندوق النقد الدولي وبمشاركة البنك الدولي تقييماً بالإحتياجات المشتركة بين العراق والمؤسستين المذكورتين .

ونتيجة لتردي الأوضاع الأمنية في العراق وخصوصا بعد تفجير مقر الأمم المتحدةفي بغداد أضطر صندوق النقد والبنك الدوليين إلى سحب موظفيهم والإكتفاء بإدارة اعمالها من مكتب العراق المؤقت في الأردن إلى جانب تواجد محلي صغير في العراق وتحت إجراءات أمنية مشددة في المنطقة الخضراء في بغداد.

المبحث الثاني:
واقع الإقتصاد العراقي وجهود الإصلاح الاقتصادي

أولا:سمات الإقتصاد العراقي :

على الرغم من التأثير المدمر للحروب والحصار الإقتصادي في العراق وما تخللته من ظروف إقتصادية وسياسية طيلة العقود الثلاثة الماضية يمكن وضع صورة واضحة عن سمات الأقتصاد العراقي وأفاقه المستقبلية والتي لايمكن عزلها عن واقعه الحالي ،وهو موضوع واسع ومتشعب في ظروفه الداخلية وتأثره بالمتغيرات الإقليمية المحيطة به والمتغيرات الدولية بشكلها الإقتصادي والسياسي . وعلى هذا الأساس يمكن إجمال سمات الإقتصاد العراقي بالأتي :

1-الموارد الطبيعية والبشرية :.

يتميز العراق بوفرة الموارد والثروات الطبيعية والبشرية اضافة إلى موقعه الجغرافي إذ يتمتع العراق بثروة نفطية ضخمة إذ تشير التقديرات المؤكدة إلى إن إحتياطيه من النفط الخام يبلغ حوالي 115مليار برميل ويمثل مانسبته 11%من حجم الاحتياطي العالمي ،وعليه فإنه يمثل المرتبة الثانية في إحتياطي النفط العالمي بعد المملكة العربية السعودية .والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول(1)إحتياطي النفط في العراق مع صادرات النفط في العراق ونسبتها إلى الصادرات الكلية للمدة 2000-2007 (مليون دولار)

السنة	صادرات النفط	النسبة إلى الصادرات الكلية	إحتياطي النفط في العراق*
2000	18150	18.76	112.5
2001	12676	8.87	115
2002	1040.0	10.71	115
2003	8626	48.44	115
2004	17751	74.90	115
2005	24058	81.99	115
2006	23242	76.13	115
2007	33712	92.61	115

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على :

—التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002-2008

* مليار برميل عند نهاية كل سنة.

كذلك هنالك تباين في تقدير الإحتياطيات المحتملة من النفط الخام إلا إن الرقم المرجع والمتفق عليه لدى الخبراء يزيد عن 200مليار برميل ،مما يعني إن مدة نفاذ النفط العراقي على إفتراض معدل إنتاج يصل إلى (6)مليون برميل يوميا سوف تصل بين 139-208سنة .(مرزوق ، 2007 : 67)

كما إن العراق إحتل المراتب المتقدمة بين الدول التي تمتلك إحتياطيات كبيرة من الكبريت الخام والفوسفات ومعادن أخرى لا يسع المجال الأسهاب في شرحها وتفصيلها لكنها تستخدم في الصناعات الإنشائية والكيميائية والأسمدة والمنضفات .

وبالإضافة لما سلف فإن العراق يتميزبوفرة أراضيه الصالحة للزراعة والتي تقدر ب(48) مليون دونم قسم منها يعتمد في زراعتها على الأمطار والقسم الاخر على الطرق الإروائية ،لكن يعاني هذا القطاع الحيوي من مشاكل عديدة تتمثل بإنخفاض إنتاجية الأرض نتيجة لأنتشار الأفات الزراعية وبدائية الوسائل المستخدمة في مكافحتها ،وعدم جودة البذور والتقاوي،وانتشار الجهل والتخلف بالوسائل العلمية المستخدمة في الزراعة لدى المزارعين والفلاحين العراقين ، ويضاف إلى ذلك كله التقاعس والتراخي في إدخال التكنلوجيا الحديثة والمكننة في الزراعة .(الحديثي ، www.ahraraliraq.net: 121)

اما في مجال موارده البشرية فإن عدد سكانه البالغ (29.681مليون نسمة)(التقرير الإقتصادي العربي الموحد ،2008، 282) . يتنوع بتقسيماته وفئاته العمرية والمهارات والكفاءات ،ويبلغ عدد القادرين على العمل (7)مليون عراقي (مرزوق ،2007 : 34) ،ويزداد السكان في العراق وبمعدل نمو3.03 خلال المدة المحصورة بين2006-2007 كما موضح بالجدول (4) التالي الذي يوضح عدد السكان في العراق والزيادة الحاصلة خلال المدة(1990و1995و2000-2007

جدول (2)عدد السكان في العراق خلال المدة (1990و1995و2000-2007)

السنـــــة	عـدد السكـــــان	معـــــــدل النـــــــمو% (2007-2006)
1990	17.890	
1995	20.536	
2000	24.086	
2001	24.813	
2002	25.565	
2003	26.340	
2004	27.138	3.03
2005	27.960	
2006	28.808	
2007	29.681	

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على:
التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008

وتعاني فئات كبيرة من الشعب العراقي لما خلفته الحروب المتوالية والحصار الإقتصادي وأخيرا إحتلال العراق وماترتبت عليه في السنوات اللاحقة للإحتلال من تبعات أمنية وإقتصادية وإجتماعية خلفت أثار صحية و نفسية ومعاشية سيئة والتي لاتزال قائمة في ظل الظروف الحالية، فمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين متدنية جدا بل أحيانا معدومة بسبب إنتشار الفساد والمحسوبية في هذا القطاع ،وتشير المعطيات الإحصائية إلى إن أكثرمن (5000) من خيرة أطباء العراق تركوا عملهم وغادروا إلى خارج البلاد(الهيتي ، 2008 : 114) . وفي الجدول (3) التالي بعض المؤشرات التي تشير بوضوح لا لبس فيه إلى مدى التدهور الذي شهده القطاع الصحي في العراق.

جدول(3) المؤشرات الصحية في العراق لعام 2007

المـــــؤشـــــر	الرقم أو النسبة
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل الف مولود حي	105
معدل وفيات الرضع لكل الف مولود حي	83
نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	%28
نسبة الأطفال في المدارس الإبتدائية الذين يعانون من فقر الدم	%60
نسبة النساء(جنوب العراق)في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم	%80
نسبة الأطفال الذين يولدون تحت إشراف طبي	%72

المصدر:. د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،التطورات الإقتصادية في العراق 2007-2008 ،بحث منشور في التقرير الإقتصادي الخليجي 2007-2008،يصدر عن مركز الخليج للدراسات ــ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة،2008،ص114.

وعليه فإن ما يملكه العراق من ثروات وموارد طبيعية وبشرية (كما ونوعا) يمكن إعتمادها كمصادر قوة للإقتصاد العراقي تشجع على تبني سياسات إقتصادية فيها من الموضوعية والعقلانية الشئ الكثير لبناء العراق الجديد.

2- واقع الإ قتصاد العراقي في ظل المتغيرات السياسية والعسكرية :.

إن الأثار التي أصابت المقومات الأساسية للإقتصاد العراقي ومظاهره العامة التي اتسم بها خلال العقود الأخيرة وما يعبر عنه واقع الحال من تغيرات أكثر عمقا أصابت هيكل الإقتصاد العراقي وقطاعاته

والاختلالات التي رافقها والمتمثلة بإنخفاض معدلات نموه والإنخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي كان السبب المباشر ورائها هو إنخفاض الصادرات النفطية في ظل ظروف الحروب والحصار الإقتصادي وتدمير البنى الأساسية للإقتصاد اكثر من مرة وكما موضح في الجدول(1)،وتراجع الإنتاج الصناعي وإنخفاض الإنتاجية الزراعية مما زاد في فجوة حاجات المجتمع العراقي من السلع والخدمات خاصة السلع الغذائية والدواء.

وكان لعسكرة المجتمع العراقي أثرا مباشراً على القطاعات الخدمية (الإسكان والتشييد والنقل والمواصلات والخدمات الصحية والثقافية والإجتماعية) وكانت النتيجة إنخفاض متوسط دخل الفرد لارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي ،مما أدى إلى تصاعد حدة الإختلالات وبالتالي بروز عدة ظواهر كانت لهل أثار عكسية على فئات عديدة من المجتمع العراقي .

ومن بين تلك الظواهر التفاوت الكبير في توزيع الدخول والتضخم الركودي الذي لعب الحصار دورا بارزا في ظهوره على السطح وهذا ما أكدته الإحصائيات التي تشير إلى إن(معدله السنوي خلال المدة 1980-1990 بلغ حوالي 12% وتضاعف عدة مرات ليصل خلال المدة 1990-1995 إلى 251%)(الحديثي ، 120:www.ahraraliraq.net) .

وكذلك فإن (الأرقام القياسية للأسعارزادت في المتوسط عام1993 إلى 1558% لتصل عام 1995 إلى 4320%)(الحديثي ، www.ahraraliraq.net: 120) .وهي بذلك فتقت كل التوقعات مما كان لها أثرا سلبيا على مستوى معيشة فئات واسعة من المجتمع العراقي وإزداد هذا الوضع تراكما في ظل إنتشار ظاهرة البطالة التي إتخذت أشكالا متعددة وأحجاما واسعة مما شكلت عبئا ثقيلا أرهقت الإقتصاد العراقي هذا من جانب ومن جانب أخر أفرزت البطالة مشاكل إجتماعية وأمنية ظل المجتمع العراقي يعاني منها إلى الان، وهذا كان نتاج إبتعاد الإقتصاد العراقي خلال العقدين الأخيرين عن سياقات التخطيط والبرمجة الصحيحة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وإعتماد صيغ القرارات والأوامر الصادرة من المركزوالتي أضرت بالإقتصاد العراقي .

وفيما يخص القطاع الخاص فإن منشأته أصبحت تعاني من إنخفاض في إنتاجها إلى الحد الذي أدى إلى إغلاق مئات المشاريع ،وبعد الإحتلال سائت أوضاعها أكثرمن خلال تعرض هذه المشاريع والشركات للتدمير والنهب،وإصطدمت القلة القليلة التي إستمرت بالإنتاج بواقع الحال الذي تشهده أسواق العراق الذي إزدحمت فيه المنتجات والسلع الإستهلاكية والكمالية التي لايعرف منشأهاولا صلاحيتها جراء عدم السيطرة على منافذ دخول هذه السلع والمنتجات من دول الجوار أو عن طريقها حتى أصبح المستهلك العراقي امام تدفق سلعي كبيرجداً ضاع في ظله الإنتاج المحلي المأمون إلى حد ما .

ثانيا:ظروف الإقتصاد العراقي قبل الإصلاح الإقتصادي:.

تميزت المدة التي سبقت الإصلاح الإقتصادي في العراق ببعض الملامح التي يمكن إيجازها بالاتي :.(العنبكي ، 2008 : 28 - 29)

1- تميز الإقتصاد العراقي بفكر إشتراكي يعتمد التخطيط المركزي وسيطرة القطاع العام.

2- يعتبر الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي مما أدى إلى ظهور أثار سلبية أصابته من بينها تضخم أجهزة الدولة.

3- ضمن القطاعات الإنتاجية نسبة مرتفعة من المشتغلين بإستثناء قطاع النفط ،إذ لاتساهم هذه القطاعات إلا بنسب قليلة في تكوين الناتج المحلي وعلى العكس بالنسبة لقطاع النفط إذ لايحتاج سوى نسبة قليلة من المشتغلين ويهيمن على تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فهو يهيمن على إجمالي الصادرات كما موضح في الجدول (1)وتبعا لذلك تشوه هيكل الصادرات وأصبح معدل التبادل الخارجي ليس بصالح العراق .

4- تشوه الأسعار النسبية بين القطاعات الإقتصادية لغير صالح القطاعات الإنتاجية المفتوحة للمنافسة الدولية.

5- تعرض الأصول الإنتاجية القائمة إلى التأكل والإندثار وعدم الصيانة والتدمير المباشر خلال الحرب وتبعاتها مما أدى بالنتيجة إلى إنكماش الطاقة اللإستيعابية للإستثمار .

6- وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق مما أحدث صدمة عرض في الإقتصاد العراقي أدت إلى تزامن التضخم مع البطالة ودخول الإقتصاد العراقي في عنق الزجاجة (التضخم الركودي)

7- حدوث عجز كبير في الميزان التجاري حيث فاقق حجم الإستيرادات أضعافا مضاعفة لحجم الصادرات هذا من جانب مع حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة من جانب أخر أدى إلى مشكلة تمويل نجم عنها إعتماد مصادر للتمويل غير معتادة كالتمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد بما يفوق حجم المعاملات في

الإقتصاد) وتراكم ديون خارجية من قروض وفوائدها وتعويضات مايقارب 130 مليار دولار .والجدول (4)يبين بعض المؤشرات للإقتصاد العراقي قبل الإصلاح الإقتصادي .

جدول(4) المؤشرات الاقتصاديه في العراق للمده 2001الى 2006.

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الحقيقي (مليار دولار)	43,9	40,2	27,0	39,5	41,0	42.2
نصيب الفرد من الناتج المحلـــــــــــــــي الاجمالي(دولار)	1152	1093	765	947	1506	1696
معدل التضخم	16,4	19,3	33,6	27.0	37.0	53,2
معدل البطاله	_	_	46,2	44,4	33,4	39.0
انتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)	2,6	2,1	1,4	2,1	1,9	1,9
سعر صرف دينار=دولار	1928	1956	1936	1453	1468	1467
معـــدل نمـــو الـــسيوله المحليه(نسبه مئويه)	_	_	79,5	65,4	27,5	35,1

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008

-جمهورية العراق_وزارة التخطيط والتعاون الانمائي_الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجا المعلومات _مديرية الاحصاء الاجتماعي_نتائج مسح التشغيل والبطاله في العراق 2003_2006.

-د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي،التطورات الاقتصاديه في العراق،مصدر سابق .ص 113

ثالثاً:جهود الاصلاح الاقتصادي في العراق

بدأت جهود الصلاح الاقتصادي في العراق مع اعلام صندوق النقد الدولي بياناً في 30\9\2004 اعلن فيه اطلاق برنامجه(المساعدات الطارئه لحالات ما بعد النزاع)واكد صندوق النقد الدولي في بيانه على ضرورة تنفيذ اصلاحات هيكليه اساسيه لتحول العراق إلى اقتصاد السوق ،بما في ذلك الاصلاح الضريبي واصلاح القطاع المالي واعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام،واكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال عام2005.

وبلغت قيمة المساعدات الطارئه لما بعد النزاع 436,3 مليون دولار قدمت للعراق من اجل تحقيق الاهداف التي مر ذكرها.(مرزوق ،2007 :24)

وفي 2005/12/23 وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق جديدمع العراق تحت اسم الاستعداد الأئتماني والذي يهدف إلى دعم البرنامج الاقتصادي للعراق ضمن مده محدده بلغت (15)شهراً وبلغت قيمة هذا الاتفاق 475,4 مليوم وحده من حقوق السحب الخاصه(أي ما يعادل 685 مليون دولار امريكي).(مرزوق ،2007 :25)

اهداف البرنامج :

تتلخص اهداف برنامج الاستعداد الائتماني بالاتي :(العنبكي ، 2008 : 27)

أ-احداث زياده تدريجه في معدلات النمو الاقتصادي .

ب- زيادة مساهمة القطاعات الانتاجيه باستثناء قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع القاعده الانتاجيه .

ج-اصلاح تشوهات جهاز الاسعار وايجاد الارضية المناسبة لتنفيذ اليات السوق.
د-التخلي عن الدعم الحكومي والتخلص من اثره في زيادة عجز الموازنة مثل رفع اسعار المشتقات النفطية بانواعها وكذلك تخفيض مفردات البطاقة التموينية إلى اربعة مفردات بدلا من عشرة مفردات في السابق تمهيدا لايجاد الالية المناسبة لالغائها.
ه-احتواء معدلات التضخم ضمن معدلات منخفضة ومقبولة .
و-تعزيز وضع احتياطيات العراق من العملات الاجنبية .
ز-المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي .
ح-تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
ط-تحرير التجارة الخارجية.
ي-شمول بعض الشركات والقطاعات بالتخصيصية لافساح المجال امام القطاع الخاص للمشاركة بشكل واسع في النشاط الاقتصادي .
ك-استقطاب وجذب الاستثمارات الاجنبية .
ل-انشاء اجهزة ادارية شفافة وخاضعة للمسائلة مهمتها ادارة موارد النفط وغيرها من الموارد العامة.
م-استكمال حزمة الامان الاجتماعي للحد من الفقر

المبحث الثالث

معوقات واثار برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق :

اولا:معوقات الاصلاح الاقتصادي في العراق:

يعتبر الاصلاح الاقتصادي في العراق من التجارب الجديدة والتي لم يألفها العراق من قبل فمن الطبيعي ان تلاقي هذه التجربة نظرا لحداثتها كثير من المعوقات والاشكاليات في التطبيق ويمكن ايجازها بالتالي :.(العنبكي ، 2008 : 30)

1- غياب الامن واستنزاف الايرادات العامة في بناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الامنية للشرطة لمواجهة العنف والارهاب والتخفيف من أثاره بدلا من الاعمار والتنمية.
2- غياب المساواة في الظروف والفرص بين الفاعلين الاقتصاديين في القطاعات المختلفة.
3- عدم وجود سوق في العراق تنطبق عليها شروط المنافسة ويمكن ان تعمل بكفاءة في توجيه الموارد الاقتصادية .
4- وجود تشوهات هيكلية في الاسعار والانتاج والانفاق والتشغيل والاستثمار والاستيراد والتصدير ومعظم التغيرات الاقتصادية .
5- غياب الشفافية وتفاقم الفساد الاداري والمالي وتخلف أداء الادارات الحكومية.
6- تفاقم العبئ الاجتماعي المصاحب لاجراءات
7- الانتقال إلى اقتصاد السوق .

ثانيا:الاثار المفترضة لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق :

قبل التعرف على الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي كان لابد لنا ان نتعرف على مجموعة الظغوط الاقتصادية التي دفعت بشكل قسري صانعي القرار الاقتصادي إلى ضرورة الشروع بالاصلاح الاقتصادي .ومن بينها الاتي :

1- ضغط الازمة البنيوية والتي بدورها فرضت على صانعي السياسة الاقتصادية ضرورة البدء بالاصلاح الاقتصادي الذي يعتمد بالاساس على استراتيجية للتنمية تهدف إلى احداث تغيير البنية الاحادية للاقتصاد العراقي وتقليص اعتماده بشكل كبير على العوائد النفطية وتحقيق توزيع اكثر عدلا للدخل والثروة والعناية بشرائح المجتمع الاكثر تضررا ،على أن يشمل الاصلاح الاطر والتشريعات والاليات المنظمة للنشاط الاقتصادي في جوانبه السياسية والحقوقية والادارية والاقتصادية والمالية.
2- ظغط المديونية الخارجية الثقيلة ومطالب الدول والمؤسسات الدائنة ،نادي باريس تحديدا ،وشروط اسقاط الديون فضلا عن ضغط الموسسات التمويل الدولية وتحديدا صندوق النقد والبنك الدوليين التي تطالب الحكومة بالالتزام بتحرير الاقتصاد وتطبيق المتطلبات المعيارية لبرامج الاصلاح الاقتصادي .
3- ضغط المتطلبات التمويلية الهائلة لاعادة الاعمارفي العراق التي تفرض الاستعانة برؤوس الاموال الخارجية وتوفير شروط مناسبة لاجتذابها لكي تسهم في تطوير القاعدة الانتاجية وتحديث الاقتصاد العراقي .

يمكن ان نحصر الاثار المترتبة على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي بمحورين رئيسيين أولهما الاثارالاقتصادية وثانيهما الاثار الاجتماعية وسنتناولها بالتفصيل على النحو الاتي :.

أ- الاثار الاقتصادية للاصلاح الاقتصادي في العراق :.

تعتبر تجربة العراق في الاصلاح الاقتصادي تجربة فتية ولم يمضي الوقت الكافي الذي يسمح للدارسين والباحثين في هذا الشأن أن يجروا دراساتهم ومقارناتهم من أجل الوقوف على الاثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال جمع البيانات المطلوبة التي تخص مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحديد النسب والارقام بدقة متناهية لمدة معينة قبل الاصلاح واخرى بعد الاصلاح ،وبما ان العراق سائر في طريق الاصلاح الاقتصادي ولم يصل إلى نهاية هذا الطريق بعد لذا وجب تحليل الاثرمن خلال استشراف المستقبل بالاستناد إلى تجارب دول عربية واخرى أجنبية تنتمي إلى مجموعة الدول النامية وهي تتشابه إلى حد كبير مع العراق في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،وعليه نستطيع القول إن الاصلاح الاقتصادي في العراق يكشف عن ارتباطه بعملية اعادة ترتيب الدين الخارجي على العراق والذي ادى إلى الغاء 80%منه وهذا الارتباط يأتي من خلال أجراء الاصلاح الضريبي واصلاح القطاع المالي واعادة هيكلة المشروعات المملوكة من قبل الدولة كشروط على الحكومة العراقية الالتزام بها ،وبالتالي ستؤدي تلك الاجراءات إلى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي .

وعلى هذا الاساس نستطيع القول ان الاصلاح الاقتصادي اثره ايجابي على الاقتصاد العراقي اذ يساهم باستقراره ورفع معدلات نموه وتخفيض نسب العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة .

ب -الاثار الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي في العراق :.

تترك برامج الاصلاح الاقتصادي أثرا واضحا على مجمل الاوضاع الاجتماعية بالاعتماد على العلاقة الوثيقة بين الدخل والمستوى المعاشي والاجتماعي وبالتالي ملكية الثروة والموارد الاقتصادية التي كانت قبل عهد الاصلاح بيد الدولة وتحولت بعد الاصلاح بيد فئة قليلة من المجتمع ،اذ يترتب على الاصلاح الاقتصادي تغيير موازي في توزيع الدخل المحلي في ما بين المستثمرين الاجانب والمواطنين من ناحية وداخل الطبقات والفئات ضمن المجتمع العراقي من ناحية اخرى .

((كما انها تكون ذات طابع انكماشي ناجم عن كون برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تخلق تسرب كبير للقدرة الشرائية من دورة الدخل نحو الخارج لانها تشبع الطلب المحلي من خلال السلع المنافسة الرخيصة المستوردة من الخارج وهي تقضي على القواعد االنتاجية المحلية ،لان التسرب سوف يبتلع كل الحقن المحتمل في دورة الدخل حيث تلك البرامج معدة بدقة من اجل احتواء أي فائض للطلب المحلي)).(العنبكي ، 2008 : 46)

وتترتب على الاجراءات النقدية والمالية التي انطوت عليها برامج الاصلاح الاقتصاد(خفض الانفاق العام الاستثماري ،كبحالاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعرالفائده ووضع حدود عليا للسقوف الائتمانيه وزيادة اسعار المحروقات والمواد الخام)انعكس اثر هذا الاجراءات في حدوث تدهور ملحوظ في معدلات النمو القطاعيه وخفض معدلات الاستثمار مما تترتب عليه بالضروره بشكل عام آثاراً سلبيه على مستويات الطلب والتوظف والدخل لمختلف طبقات وفئات المجتمع العراقي

ومن وصايا الصندوق ايضاً تخفيض قيمة القيمه المحليه سيؤثر ذلك على العلاقات الاساسيه بين العرض الكلي والطلب الكلي على صعيد الاقتصاد الوطني ويعيد تنظيم الاسعار الحقيقيه المدفوعه إلى المنتجين والقيم الحقيقيه للرواتب والاجور .

وعليه فأن انخفاض قيمة العمله يعني ارتفاع اسعار السلع المستورده مقارنة باسعار السلع المحلية وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على القوة الشرائية للدخل والاصول ، وبالتالي يؤدي إلى هبوط مقدار الواردات التي يسعى الافراد والشركات المحلية إلى شراؤها بدرجة تتوقف على مرونة الطلب تجاه الاسعار والدخل الحقيقي ، كما يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تقليص كلفة الايدي العاملة معبرا عنها بالعملات الاجنبية وهذا سينخفض أيضا قيمة المصاريف الحكومية بالدولار ، ويسهل بهذه الطريقة توفير قسط من أيرادات الحكومة لخدمة الدين العام .(شوسودوفسكي ،2001 : 67)

وعلى الرغم من تصميم هذه البرامج للتأثير على الاسعار ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال برامج الاصلاح التي تم ذكرها سابقا والتي لها تأثير واضح في جانب الطلب ،وكذلك يتضح ان لها تأثيرات على جانب العرض أيضا تتمثل في تحقيق خسائر في الناتج المحلي الاجمالي وركود اقتصادي وغيرها من النتائج التي تؤثرعلى النواحي الاجتماعية وخاصةفي الفقر والبطالة إذ تزيد من رقعة الفقر وكذلك تزيد من نسب البطالة بين العمال والموظفين والتي سنتناولها بالشرح والتفصيل كل على حدة

(1) أثر برامج الاصلاح الاقتصادي على طبقة العمال :.

ان التكلفة الحقيقية لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي تقع نسبة كبيرة منها على كاهل الطبقة العاملة التي تتحمل المزيد من البطالة في صفوفها وانخفاض الاجور الحقيقية للعمال انخفاضا شديدا ،نظرا للزيادة الكبيرة التي تحدث في أسعار السلع نتيجة لالغاء الدعم للسلع الغذائية والمحروقات واطلاق اليات العرض والطلب .

كذلك يقع على كاهل هذه الطبقة نصيب من زيادة الضرائب والرسوم كما تعاني بشكل كبير من انخفاض الانفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والاسكان وفي عين الوقت ترتفع اسعارهذه الخدمات ارتفاعا كبيرا مما تشكل عبئا كبيرا على دخول العاملين وبالتالي يصبح من العسير الحصول عليها .

أما التخصيصية التي من المتوقع ان تجري قريبا في العراق فانها سوف تحدث ضررا حادا بقطاعات واسعة من العمال المشتغلين في قطاعات الانتاج والخدمات ويحصل ذلك نتيجة لحرص رجال الاعمال على طرد العمال الفائضين وخفض أجور العمال وحرمانهم من كثير من الامتيازات والحقوق التي أكتسبوها سابقا وكل هذا يحدث بحجة تقليل التكاليف التي تساهم في رفع هامش الربح.

(2) اثر برامج الاصلاح الاقتصادي على طبقة الموظفين :

ان الدولة العراقية الجديدة حريصة على الظهور بمظهر الراعي الحنون لابناء الشعب الذي يلبي احتياجاته المتعددة التي لايسعنا المجال للتطرق اليها،لكن من بينها توفير فرص عمل للجميع رغم ان نسب البطالة في العراق مرتفعة اصلا كما موضح في الجدول(4)وفي ما يخص طبقة العمال فقد مر ذكرها شرحا وتفصيلا وما يعنينا هنا طبقة الموظفين المستخدمين في الجهاز الاداري للحكومة ،وفي واقع الامر ان العراق امام التزامات واستحقاقات دولية تجبرها على السير قدما في اصلاح الاقتصاد العراقي بدءامن رفع الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمشتقات النفطية وانتهاءا بتقليص عدد العاملين والموظفين في الدولة.

(وحسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية فان عدد الايدي العاملة الحقيقية في الدولة هو بحدود 20%من الاعداد الرسمية التي تستلم رواتب في اخر الشهر).(مرزوق ، 2007 : 29) ،وصولا إلى دولة رشيقة مع توفير الرعاية إلى كل ابنائها ممن لم يجدوا فرصة عمل .

ولاجل المقارنة بين عدد الموظفين الحكوميين في العراق الذي يتجاوز عددهم (5) مليون موظف ،ودولة بحجم الولايات المتحدة الامريكية والتي يصل عدد سكانها (290)مليون نسمة نجد ان عدد الموظفين الحكوميين في اكبر اقتصاد في العالم هو بحدود(2.750)مليون موظف ،أي يمثل 1%من عدد السكان ،بينما تصل النسبة في العراق في اقل التقديرات الى19%من عدد السكان.(مرزوق ، 2007 : 29).

من هذا نفهم ان مطالب صندوق النقد الدولي لا تقتصر فقط على تجميد الاجور والامتناع عن توظيف الخريجين الجدد فقط وانما يتعدى ذلك إلى ترشيق الجهاز الاداري للدولة من خلال تقليص عدد الموظفين والوصول بهم إلى نسب منخفضة من عدد السكان وذلك لان صندوق النقد الدولي يعتبر رواتب الموظفين كلفة زائدة تشكل عبئ على الموازنة العمة للدولة وهذا ينطبق على الاجراء الذي يركز على تقليل الانفاق في الموازنة العامة ،لذاوجب تقليص عدد الموظفين العاملين في الحكومة كاجراء ضروري من اجراءات الاصلاح الاقتصادي .

وياخذ هذا التقليص عدة اشكال منها بلوغ الموظف السن القانوني فيحال على التقاعد دون أخذ رايه او طلب منه ،كذلك الاحالة على التقاعد بدعوى فائض عن الحاجة ،وهكذا تتعدد اشكال الابعاد عن الوظائف والهدف واحد هو تقليص عدد الموظفين والوصول بهم إلى نسبة ترضي صندوق النقد الدولي . لذا فمن المؤكد ان نسب البطالة سوف تتضاعف وينخفض المستوى المعيشي للافراد وتتسع رقعة الفقر.

لذلك سنكتفي بمؤشر الدين العام الخارجي الذي ترتب في ذمة العراق كنموذج للبحث في بيان الاثر الاقتصادي المترتب على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في المدى القصير.

ونظراً للعلاقه المتشابكه بين اعادة ترتب الدين الخارجي للعراق وبين تقدمه في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، وافقت (18) دوله دائنه من اعضاء نادي باريس في 21\11\2004 على الغاء 80% من الديون المستحقه لها لدى العراق وتمت هذه الموافقة بعد اعلان صندوق النقد الدولي موافقته على اطلاق برنامجه(المساعدات الطارئة لحالات مابعد النزاع) في2004/9/30 أي بعد مرور مدة وجيزة لاتتعدى (51) يوما ، وشكلت هذه الخطوة من اعضاء نادي باريس دفعة مهمة وقوية لتشجيع العراق ودفعه نحو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ،ومن جانب اخر تشجيع باقي الدول التي لديها مستحقات في ذمة العراق من اطفاء ديونها اتجاهه ،وبموجب هذا الاتفاق تلغى ديون العراق على ثلاث مراحل (مرزوق ، 2007 :25) :

1- تخفيض الديون بنسبة 30% عند توقيع اتفاق التسوية .

2- تخفيض اخر للديون بنسبة 30% عند موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على اتفاق ائتماني متقدم(ويتم الحصول على هذه الموافقة 2005/12/23).
3- تخفيض اخير بنسبة 20% عند الانتهاء على وجه مرضي من المراجعة الاخيرة في السنة الثالثة وفقا لاتفاقات النقل الائتماني المتقدم والتي جرت في 2008/12/31.

وتتضمن هذه المراجعة تقييم عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق ومدى تقدم الحكومة العراقية في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والالتزام به كنهج اقتصادي جديد شق طريقه في العراق تطبيقا وتنفيذا .

ويلزم العراق بالسعي للتوصل إلى تسويات مماثلة مع الدائنين الاخرين توازي التسوية المقدمة من نادي باريس ، وهذا الالزام اتى بموجب بند ضمن الاتفاقية مع نادي باريس.

ونلاحظ ان العملية برمتها صممها وادارها صندوق النقد الدولي خصوصا وان التخفيض الثاني 30% مقترن بموافقة الصندوق على اتفاق جديد مع العراق ، وتم هذا الاتفاق فعلا في2005/12/23 تحت اسم(الاستعداد الائتماني الموسع)وعلى اثره تمت المباشرة بالتخفيض الثاني للدين العراقي بنسبة30%.

وشملت هذه الجهود الحثيثة التي بذلها الصندوق والحكومة العراقية(45) دولة بضمنها (18) دولة من نادي باريس تكللت بإلغاء (45)دولة لديونها على العراق بنسب تراوحت مابين 100% و80% ،اذ انخفضت ديون العراق من 131,2 مليار دولار عام 2004 إلى 32,3 مليلر دولار عام 2008 وكما مبين في الشكل رقم (1) .

كذلك استطاع العراق إن يوقع اتفاق مع الصين في حزيران 2007 تم بموجبه إطفاء الديون الصينية المترتبه على العراق والبالغه (8)مليار دولار نظير عقد اتفاقيات اقتصاديه و تكنولوجيه مع الصين. ليصبح مجموع الديون الملغاة 82,8 مليار دولار ،وبعد عقد اتفاقات اضافيه مع العراق ودول دائنة اخرى اطفات بموجبها جزءا من مديونية العراق تجاه هذه الدول ليصل في نهاة الامر مقدار المديونيه الخارجيه القائمه في ذمة العراق إلى 32,3 مليار دولار في عام 2008 بعد ان استطاع الصندوق وبجهود حثيثه من الغاء 98,9 مليار دولار من الدين العام الخارجي القائم في ذمة العراق، وهذا يؤكد بشكل لا لبس فيه مدى النفوذ الذي يتمتع به صندوق النقد الدولي على الساحه الدوليه وحجم الضغوط التي يمارسها على جميع الدول دون استثناء الناميه منها وبعض الدول المتقدمه اذا ما اقتضت الضروره لتحقيق مصالح الدول الاكثر تقدما في العالم وعلى رلأسها الولايات المتحده الامريكيه.

وعلى هذا الاساس نتطيع القول ان للاصلاح الاقتصادي اثره الايجابي على الاقتصاد العراقي اذ يساهم بأستقراره ورفع معدلات نموه وتخفيض نسب العجز في ميزان المدفوعات والموازنه العامه للدوله في الامد المتوسط والطويل.

الشكل (1) مديونية العراق الخارجية (مليار دولار)

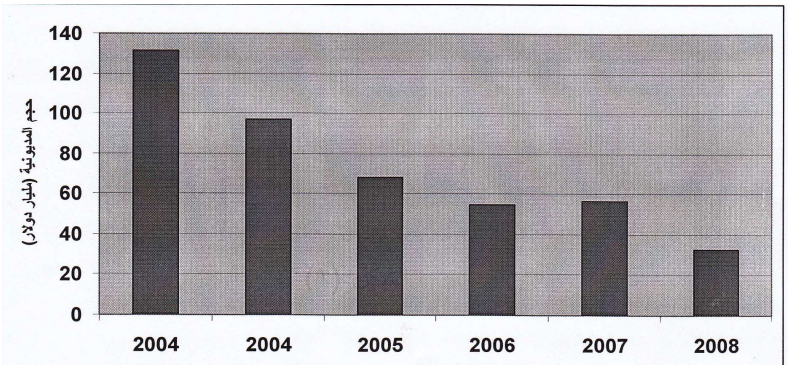

المصدر : د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سابق ، ص103 .

* قبل التخفيض

** بعد لتخفيض

نلاحظ من الشكل البياني السابق ان ديون لاعراق في عام 2004 كانت 131,2 مليار دولار لتصل في عام 2007 الى 56,4 مليار دولار أي نجح العراق وبمساندة صندوق النقد الدولي من الغاء 74,8 مليار دولار من المديونية الخارجية القائمة في ذمة العراق

الاستنتاجات

* ان الاصلاح الاقتصادي هو توجيه السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته مما يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام .

* كان العراق ضمن الدول النامية التي شاركت في تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة عام 1944.

*كان للعراق تعاملات عديدة مع صندوق النقد والبنك الدوليين للمدة 1950-1973 في مجالات الزراعة والتعليم والسيطرة على الفيضانات والاتصالات اللاسلكية والنقل وتم غلق اخر قرض عام 1979.

*في عام 1980 اندلعت الحرب العراقية الايرانية إذ سخر العراق جل موارده إلى الدفاع والتسليح وهي مجالات لايمكن للصندوق والبنك الدولين تمويلها .

أضحت العلاقة بين العراق وصندوق النقد والبنك الدوليين للمدة 1990–2003شبه متوقفة للاسباب انفة الذكر .

*شهدت السنوات بعد عام 2003 عودة للعلاقة مع المؤسستين المذكورتين ولكنها قلصت بعد تفجير مقر الامم المتحدة في العراق وحجم دورها .

*على الرغم من الحروب والحصار الاقتصادي على العراق وما تخللته من ظروف اقتصادية وسياسية طيلة العقود الثلاثة الماضية لكن العراق يمتلك ثروات هائلة الا ان المتغيرات السياسية والعسكرية الاخيرة اثرت وبشكل مباشر على هيكل الاقتصاد العراقي .

*كان لعسكرة المجتمع العراقي أثرا مباشرا على القطاعات الخدمية مما ادى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد لارتباطه بالناتج المحلي الاجمالي الذي تدنت مستوياته بشكل كبير جدا .

*يعتبر الاصلاح الاقتصادي في العراق من التجارب الجديدة والتي لم يألفها العراق من قبل فمنت الطبيعي ان تلاقي هذه التجربة الكثير من المعوقات والاشكاليات في التطبيق.

*إن التكلفة الحقيقية لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي تقع نسبة كبيرة منها على كاهل الطبقة العاملة التي تتحمل المزيد من البطالة بين صفوفها وانخفاض الاجورالحقيقية للعمال انخفاضا شديدا.

*من خلال مقارنة بسيطة بين عدد الموظفين في العراق والذي يبلغ عدد سكانه حوالي (29)مليون نسمة وبين الولايات المتحدة الامريكية والبالغ عدد سكانها (290)مليون نسمة ،إذ نجد في العراق ان نسبة الموظفين إلى عدد السكان بلغت 19% في حين بلغت في امريكا 1% وهذا بدوره ينعكس على مطالب صندوق النقد الدولي باتجاه العراق وهي كثيرة جدا.

التوصيات

1-المضي قدما في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي لما لها من اثار اقتصادية ايجابية .

2-العمل على جذب الاستثمار الاجنبي وتشجيعه للعمل في العراق من اجل تخفيض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل في القطاع الخاص وكذلك تحقيق ايرادات مالية للدولة.

3-تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية العادلة التي من المفترض ان ترافق عملية الاصلاح الاقتصادي .

4 -تقديم التسهيلات الادارية والقانونية لمنظمات المجتمع المدني لمراقبة الافرازات التي تصاحب تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي للحد من ظاهرة الفساد الاداري .

5-اتاحة الفرصة لاجهزة الاعلام باعتبارها السلطة الرابعة لمراقبة ومتابعة الاداء الاقتصادي في ظل تطبيق برامج الاصلاح والكشف عن أي مسؤول اداري او اقتصادي يسعى لتحقيق دخل غير مشروع مستغلا وظيفته ويقع هذا العمل ضمن خانة الفساد الاداري.

6-تفعيل العمل بقانون العقوبات العراقي باعتباره رادعا لمتعاطي الرشوة والاستغلال الوظيفي.

7-تفعيل القنوات الدبلوماسية العراقية للضغط على المجتمع الدولي واستصدار القرارات الملزمة من الامم المتحدة لاخراج العراق من البند السابع والغاء القرار الذي يقضي بتجميد اموال العراق في البنوك الاجنبية قبل الاحتلال ،مادامت الاسباب التي كانت سببا في تجميد اموال العراق قد زالت وانتفت .

8- تقديم التسهيلات الادارية والقانونية للمنظمات الانسانية لمزاولة نشاطها في العراق من اجل توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لفئات كبيرة من المجتمع العراقي .

المصـــــــادر

1- صقر،عمر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية للنشر ،قطر2001.
2- الاهواني ،نجلاء ،سياسات التكييف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر ـ ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا ،عمان 1993.
3- كريم،د.هيثم،العراق والبنك الدولي عودة للعلاقة بعد قطيعة استمرت (15)عام،جامعة النهرين.متاح على الموقع الالكتروني http:www.alsabaah.com
4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2002
5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008
6- مرزوق،د.عاطف لافي ،اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16)،بغداد2007
7- الحديثي.د.سيف الدين محمد خلف،القطاع الخاص ومستقبل الاقتصاد العراقي ،مركز العراق للدراسات،بغداد.متاح على الموقع الالكتروني www.ahraraliraq.net
8- الهيتي،د.نوزاد عبدالرحمن ،التطورات الاقتصادية في العراق 2007ـ2008،بحث منشور في التقرير الاقتصادي الخليجي 2007ــ2008،مركزالخليج للدراسات ،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة 2008ز
9- العنبكي ،د.عبد الحسين محمد،الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق،مركز العراق للدراسات(العدد28)،بغداد2008
10- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ــ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ـ مديرية الاحصاء الاجتماعي ،نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق 2003ـ2006
11- شوسو دوفسكي،ميشيل ،عولمة الفقر وتأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ،ترجمة:جعفر علي حسين السوداني ،بيت الحكمة ،بغداد2001.